الصباح الاقتصادية 12

العدد 2734 - السنة العاشرة
الثلاثاء 7 رجب 1438 - الموافق 4 أبريل 2017
Tuesday 4 April 2017 - No.2734 - 10th Year

الأسواق بدأت الاستجابة للظروف السياسية المحيطة

«الوطني»: مؤشرات اقتصادات الخليج تنمو بوتيرة معتدلة بقيادة الكويت

- مجلس الاحتياط يرفع السعر المستهدف للفائدة على الاستدانة ما بين البنوك خلال مارس
- قوة الاقتصاد الأمريكي قد تتسبب بزيادة تشدد السياسة المالية الأمريكية

البنك الوطني

- أسعار النفط التي قاربت من مستوى 55 دولاراً للبرميل تساهم بدعم الأوضاع المالية والثقة في المنطقة

قال بنك الكويت الوطني أن العالم شهد في الربع الأول من العام تنصيب الرئيس الأميركي غير التقليدي دونالد ترامب في يناير وبداية اعتماد مجلس الاحتياط الفدرالي سياسة مالية «طبيعية» أو أكثر تشدداً. كما رفع مجلس الاحتياط السعر المستهدف للفائدة على الاستدانة ما بين البنوك خلال شهر مارس على عكس التوقعات التي افترضت حدوث ذلك في يونيو 2017. وقد تأقلمت معظم الأسواق مع تلك الأحداث وغيرها (مثل الأداء الضعيف للأحزاب الشعبوية في الانتخابات الهولندية) والتي جاءت متماشية مع التوقعات. إذ تحققت جميع توقعات الأسواق كانتعاش أسواق الأسهم والدولار وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية. إلا أن أداء الدولار الأميركي ظل مفاجئاً للجميع لا سيما أمام العملات الرئيسية.

هنالك العديد من المكاسب الاقتصادية في ظل سياسة الرئيس ترامب التي تطمح بإنشاء بيئة أعمال مرنة وسهلة كتقليص الضوابط التنظيمية وتخفيض الضرائب والإنفاق على مشاريع البنية التحتية ونتيجة لذلك فقد شهدت الأسهم انتعاشاً قوياً بعد انتخابات يوم 8 نوفمبر. وقد ارتفعت الأسهم الأمريكية في الربع الاول من العام بواقع 13٪ (مؤشر داو جونز) وبواقع 10٪ (مؤشر ستاندرد اند بورز 500) وذلك منذ الانتخابات الأميركية وبواقع 4-5٪ تقريباً منذ تاريخه من السنة.

وبعد فترة مطولة من تحقيق العديد من المكاسب اليومية بدأت الأسواق الاستجابة للظروف السياسية المحيطة وفترة التشريعات وذلك بحلول اواخر الربع. وقد بدأت الاسواق ترى بعض التراجع المحدود لاسيما أسواق الدولار الأميركي والأسهم الأميركية، خصوصا بعد فشل إدارة ترامب في تأمين الأصوات المطلوبة لتمرير مشروع النظام الصحي. إذ كانت التوقعات قد أجمعت في اواخر 2016 على ان الدولار الأميركي قد يرتفع في الفترة الاولى من العام 2017 على اقل تقدير وذلك استناداً على ثلاثة اسباب:

قوة الاقتصاد الأميركي قد تتسبب بزيادة تشدد السياسة المالية الامريكية لاسيما مقارنة بسياسة منطقة اليورو (ودول أخرى).

قد تساهم سياسة الرئيس ترامب في إنعاش الاقتصاد الاميركي.

قد تفرض المخاطر السياسية حول الانتخابات الأوروبية ضغوطات على اليورو وتدعم الدولار الأميركي.

ولا تزال تلك العوامل الثلاث قائمة الا ان الاسواق قد إستوعبت معظم آثارها. كما أن التوقعات قد بدأت ترى تراجع الدعم الذي قد يحصل عليه الدولار في الحالات الثلاثة. اولا، تشهد منطقة اليورو قوة نسبية في بياناتها الاقتصادية ما يدل على أن أيام سياسة التيسير المتشددة من قبل البنك الأوروبي المركزي قد تكون معدودة. إذ استطاع نمو منطقة اليورو ان يفوق نمو اميركا في العام 2016 وذلك للمرة الأولى منذ الأزمة المالية (1.7٪ إلى 1.6٪ في أميركا). وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فصحيح أن سياسة الرئيس ترامب ماضية في طريقها لكنها على عكس التصورات المثالية لا تزال رهن العديد من العقبات منها جلب الاصوات المطلوبة في الكونغرس وإرضاء العديد من الأطراف السياسية والإجراءات البرلمانية وغيرها.

اما

واضاف (الوطني) في موجزه الاقتصادي أن المخاطر السياسية حول الانتخابات الأوروبية فقد انخفضت نتيجة الانتخابات الهولندية التي شهدت تراجع حظوظ الأحزاب اليمينية المتطرفة. كما رجّحت بالوقت نفسه بعض الاستطلاعات الجديدة حول الانتخابات الفرنسية افضلية مرشحي التيارات المعتدلة.

وقد تجاوز الدولار الأميركي مؤخراً مستوى 1.08 (ارتفاع اليورو بواقع 3٪ منذ تاريخه) بعد أن ظل لفترة طويلة دون حاجز 1.05 أمام اليورو. كما شهد الين الياباني أداءً جيداً عند مستوى قريب من 111 أو بارتفاع بلغ 5.5٪ منذ تاريخه. وقد قام العديد من المحللين بخفض توقعاتهم للدولار في العام 2017.

ومن جانب مجلس الاحتياط وأسعار الفائدة فقد ارتفعت أسعار الفائدة الأميركية بواقع 40-50 نقطة اساس منذ أن رفع مجلس السعر المستهدف للفائدة مرتين في ديسمبر 2016 ومارس 2017 كل منها بواقع 25 نقطة أساس. إذ بلغ سعر الفائدة على سندات الخزينة الأميركية لفترة العشر سنوات ما يقارب 2.4٪ بعد أن اقترب قليلاً من مستوى 2.6٪. وتسير أسعار الفائدة الأوروبية بنفس الاتجاه وذلك عندما لم تكون متأثرة «بالتوجه إلى الجودة». كما أن تراجع العوائد الأوروبية (العوائد على السندات الألمانية عند اقل من 50 نقطة أساس) و تراجع العوائد على السندات اليابانية إلى ما يقارب الصفر قللت من ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية.

وكما هو الحال في أسواق الأسهم والدولار الأميركي فقد تراجعت أيضا أسعار الفائدة الأميركية بصورة طفيفة في أواخر الربع الأمر الذي يعود جزئياً إلى وضع توقعات أكثر واقعية بشأن سياسة الرئيس ترامب الاقتصادية والضريبية. إذ إستهدفا الرئيس والحزب الجمهوري إلغاء واستبدال قانون نظام الرعاية الصحية للرئيس السابق باراك أوباما أولاً ومن ثم تخفيض الضرائب والمضي بعد ذلك بخطة الإنفاق على البنية التحتية وذلك دون أي مساندة من الحزب الديموقراطي.

وقد تم تأجيل الخطة الأولى التي تخص الرعاية الصحية بعدما فشل تمرير القانون الجديد للرعاية الصحية لعدم توفر الأصوات اللازمة في الكونغرس الأميركي. وقد يؤدي ذلك إلى فرض الضغوطات على التوقعات بشأن الخطة مستقبلاً. كما كان ذلك بمثابة اختبار سياسي كبير للرئيس ترامب ومدى قدرته على التأثير على حزبه وقدراته القيادة. ونتج عن ذلك زيادة حيطة الأسواق في ظل ترقبها تنفيذ الخطط الاقتصادية الأخرى التي تتعلق بالضرائب والبنية التحتية.

في الوقت نفسه شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مؤشرات نمو بوتيرة معتدلة بقيادة الكويت وقطر والإمارات. وقد ساهمت أسعار النفط التي قاربت من مستوى 55 دولار للبرميل بدعم الأوضاع المالية والثقة في المنطقة. وقد واجهت الأسعار بعض الضغوطات مؤخراً بفعل قوة انتاج النفط الصخري الأميركي الذي تجاوز حاجز 9 ملايين برميل يومياً. وقد أصبح إصدار السندات السيادية الحديث الأهم في المنطقة خلال الأشهر الماضية. إذ أصدرت الكويت مؤخراً سندات بقيمة 8 مليارات دولار كما قامت عمان أيضا بإصدار سندات بقيمة 5 مليارات دولار والتي تكللتا بالنجاح من ناحية الفائدة والتسعير. وبعد الاصدار الأخير خلال الربع الرابع من العام 2016، تطمح السعودية أيضاً بإصدار صكوك سيادية عالمية. الجدير بالذكر أن هذه الإصدارات العالمية تساهم في التخفيف من الضغوطات أمام مستويات السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي.

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

«السعري» يتراجع بسبب التركيز على الأسهم الخاملة

البورصة تدخل المنطقة الحمراء

أقفلت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض ليهبط المؤشر السعري عن مستوى 7000 نقطة بسبب تباين أسهم مؤشر (كويت 15) والتركيز على الأسهم الخاملة مما أثر على المؤشرات التي أقفلت في المناطق الحمراء.

وبالتدقيق على مجريات الحركة على الاسهم القيادية خلال ساعات الجلسة فقد كانت في مرمى المتاجرة وهو ما عكسه احجام الاسهم التي ناهزت 12ر7 مليون سهم إذ كان النشاط واضحا على اسهم مثل (الوطني) و(زين) والبيع الذي طال سهم (بيتك) بسبب توزيع اسهم المنحة.

وكان لافتا ان منهجية السيولة توزعت بين أسهم كبيرة وأخرى صغيرة لا تتعدى اسعارها السوقية 100 فلس حتى الساعة الاخيرة من عمر الجلسة بسبب عودة الزخم الشرائي على اسهم مثل (الاتمار) و(اعيان) و(ابيار).

وكانت الاسهم الخاملة محور الارتكاز لوتيرة التعاملات ومنها اسهم شركات (استهلاكية) و(البناء) و(المواساة) التي باتت تتحكم في المؤشر السعري صعودا وهبوطا.

ولعبت منهجية الضغوطات على حركة التعاملات منذ البداية حتى جرس الاغلاق وفقد المؤشر السعري مستوى 7000 نقطة والذي جاهد كثيرا طوال شهر مارس الماضي للحفاظ عليه بدعم من البيانات المالية المتسارعة للشركات التي خشيت من ايقاف اسهمها.

وشهدت الجلسة افصاح شركة الدار الوطنية للعقارات عن تأجيل الحكم في قضية واعلان بورصة الكويت إعادة التداول لاسهم شركتي رابطة الكويت والخليج للنقل اعتبارا من اليوم اضافة الى اعلان تنفيذ بيع اوراق مالية لصالح ادارة التنفيذ في وزارة العدل.

وتابع المتعاملون افصاحا مكملا من شركة (الامتياز) بشان توقيع شركة تابعة عقد أعمال صيانة انظمة كهربائية وإنذار حريق وصافرات إنذار في مصفاة ميناء عبدالله واعلان (بيتك) عن توزيع أسهم المنحة غدا الثلاثاء.

ومع الارتفاع الذي طال العديد من الاسهم جاءت شركات (تعليمية) و(اولى تكافل) و(البناء) و(التعمير) و(السورية) الاكثر ارتفاعا واستحوذت أسهم (الاتمار) و(اعيان) و(منازل) و(ابيار) و(التعمير) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الارباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (الشامل) و(استهلاكية) و(تحصيلات) و(تجاري) و(جيران ق) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 46 شركة وانخفاض 39 من اجمالي 130 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 7ر12 مليون سهم تمت عبر 497 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 2ر943 نقطة بقيمة نقدية 6ر6 مليون دينار (نحو 5ر25 مليون دولار أمريكي).

واقفل المؤشر السعري منخفضا 14ر22 نقطة ليبلغ مستوى 23ر6999 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 3ر25 مليون دينار (نحو 83 مليون دولار امريكي) من خلال 6ر318 مليون سهم تمت عبر 6155 صفقة نقدية.

بنك الخليج يحصد جائزة «التميز في خدمة العملاء لكبار الشخصيات»

جانب من التكريم

يسر بنك الخليج أن يعلن عن إستلامه لجائزة التميز في خدمة العملاء لكبار الشخصيات من جمعية العلاقات العامة الكويتية. أقيم حفل توزيع الجوائز تحت رعاية سمو أمير البلاد- حفظه الله ورعاه- الشيخ صباح الجابر الأحمد الصباح، يوم الأربعاء الموافق 29 مارس 2017، بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي.

وقد حضر الاحتفال عدد كبير من الشخصيات العامة، وقامت معالي وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل السيدة هند الصبيح، ورئيس مجلس إدارة جمعية العلاقات العامة الكويتية، السيد جمال النصرالله، بتسليم الجائزة لممثل بنك الخليج السيد مشاري شهاب، مساعد مدير عام الخدمة المصرفية المميزة.

وعند استلامه للجائزة وفي كلمة وجهها لوسائل الإعلام، قال السيد مشاري شهاب: "يسرنا أن تكرم جهودنا المبذولة في سبيل التطوير المستمر لخدماتنا المصرفية المميزة وما نقدمه كبنك لعملائنا من كبار الشخصيات. وتأتي الجائزة لتؤكد على نجاح إستراتيجية البنك التي تلقي الضوء على ضرورة تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع إحتياجات وتطلعات عملائنا الكرام".

وأضاف قائلاً: "من خلال الخدمة المصرفية المميزة التي نقدمها، يمكن لعملائنا الإستمتاع بخدمات شخصية مفضلة إلى جانب باقة من المنتجات والخدمات المصرفية والإستثمارية المصممة لتلبي أهدافهم المالية"

وتهدف جوائز جمعية العلاقات العامة الكويتية نحو التأكيد على أهمية خدمة العملاء والعلاقات العامة على حد سواء، فكلاهما يحتاجان لخبرة عميقة ومهارة فريدة. وتسليط الضوء على الجهود المستثمرة في هذا الشأن من خلال مختلف المجالات لدى القطاعين العام والخاص.

وقد تم تشكيل لجنة تحكيم لإختيار الفائزين، تضمنت خبراء في مجال العلاقات العامة وخدمة العملاء على المستويين المحلي والعالمي. وقد تم التقييم بناء على المعايير العالمية لخدمة العملاء والقدرة على تلبية إحتياجاتهم.

وعلى هامش الإحتفال تم إقامة عدد من ورش العمل تناولت إستراتيجيات العلاقات العامة وخدمة العملاء إستقطبت موظفي الوزارات وغيرها من المنظمات، إلى جانب معرض صغير عرض من خلاله المشاركين باقة من خدماتهم ومنتجاتهم.

وبعد حفل توزيع جوائز جمعية العلاقات العامة الكويتية من الفعاليات المحلية المرموقة، والتي تهدف نحو الترويج للدور الذي تلعبه دولة الكويت في مجال العلاقات العامة وخلق قنوات تواصل وسبل جديدة للتعاون مع جمعيات العلاقات العامة على مستوى العالم وكذلك زيادة الوعي بأهمية هذا المجال.

«كامكو»: قيمة الأسهم الخليجية تراجعت 4.7 في المئة مارس الماضي

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية ان قيمة الاسهم المتداولة في الاسواق الأوراق المالية بدول الخليج تراجعت في مارس الماضي بنسبة 7ر4 في المئة لتبلغ 28ر4 مليار دولار امريكي.

واضافت (كامكو) في تقرير متخصص ان مؤشر (ام.اس.سي. اي) الخليجي خسر نحو 3ر1 في المئة من قيمته اذ تم تداول 43 في المئة من الشركات المدرجة وفقا للقيمة السوقية بدون ارباح في مارس الماضي.

وبينت ان الاداء الايجابي للاسواق الخليجية اقتصر على بورصتي البحرين والسعودية اذ ارتفعت مؤشراتهما بنسبة 5ر0 في المئة و 4ر0 في المئة على التوالي في حين شهد سوق دبي المالي أعلى نسبة تراجع شهري بدافع من تراجع المؤشرات ذات القيمة السوقية المرتفعة.

وذكرت ان تراجع اسعار النفط بنحو 6 في المئة خلال ذلك الشهر شكل ضغوطا إضافية لتلك الاسواق بسبب ارتفاع انتاج الولايات المتحدة الامريكية مبينة ان مباحثات تمديد اتفاقية تقليص انتاج دول (اوبك) ساهمت في «تلطيف» حدة هبوط الاسعار.

واشارت الى ان سوق دبي شهدت اعلى نسبة تراجع بواقع 39 في المئة في حين تراجع المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة 5ر2 في المئة وارتفع المؤشر السعري بنسبة 6ر3 في المئة في إشارة للطلب على الأسهم ذات القيمة السوقية الصغيرة مقارنة بالأسهم الكبرى.

وفيما يتعلق باداء السوق الكويتي منذ بداية العام الحالي افادت ان المؤشر السعري لبورصة الكويت يأتي في طليعة الأسواق الخليجية محققا ارتفاعا بنسبة 3ر22 في المئة في حين شهد المؤشر الوزني نموا بنسبة 7ر8 في المئة ليحتل المرتبة الثالثة خليجيا.

ولفتت الى ان تمكن مؤشر تداول السعودي تمكن من تحقيق ارتفاعا هامشيا بنسبة 4ر0 في المئة خلال مارس الماضي في حين فقد مؤشر بورصة قطر 9ر2 في المئة من قيمته على أساس شهري.

بيتك: نمو الودائع في الكويت 5 في المئة خلال يناير الماضي

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الكويتي سجل نموا سنويا بلغ 5 في المئة في يناير الماضي ليبلغ 6ر40 مليار دينار كويتي (نحو132 مليار دولار امريكي).

واضاف (بيتك) في تقريره الشهري عن ودائع القطاع المصرفي الكويتي ان حصة ودائع القطاع الخاص تراجعت الى 83 في المئة من اجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية في يناير الماضي من 85 في المئة من الاجمالي المسجل في عام 2016.

وذكر ان حصة الودائع للقطاع الحكومي من إجمالي الودائع تحسنت لتبلغ 17 في المئة في يناير الماضي من 15 في المئة في يناير عام 2016.

واشار الى ان ودائع القطاع الخاص في يناير الماضي ارتفعت بنحو 6ر2 في المئة على اساس سنوي في حين تراجعت بنسبة طفيفة بلغت نحو 6ر0 في المئة على اساس شهري بالغة 7ر33 مليار دينار (نحو 2ر110 مليار دولار امريكي) واوضح التقرير ان ودائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وبلغت الودائع بالعملة المحلية نحو 8ر30 مليار دينار كويتي (7ر100 دولارامريكي) في يناير 2017.